

العلاقات الأوروبية - المغربية بعد ٢٠٠١: تعاون بلا شراكة

عبد اللطيف بوروبي *

ملخص

نعاني في تحليلنا للظواهر السياسية الدولية المدروسة من إشكالية مرتبطة بغياب الإجماع أحيانا حول تعريف موحد ومحدد، لطابع التعقيد والتركيب الذي يكتنفها، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الأوروبية - المغربية، والتي لا تفهم إلا من خلال البحث عن تحديد مقارنة تفسيرية جديدة تقوم على أساس مراجعة التأصيل المفاهيمي القائم. إن وجود عدة مداخل فكرية ممكنة ومتاحة في دراستنا، تجعلنا نتساءل عن المدخل الفكري الأقرب إلى الفهم، حيث البحث عن اختيار زاوية فكرية ننطلق منها في التحليل نفترض أنها تقوم على مقارنة تفسيرية مفاهيمية. إن الغاية من تحديد مدخل فكري مفاهيمي في تحليل الظاهرة المدروسة، هو البحث عن فهم الذي هو أساس أي بناء عضوي للدراسة مهما كان شكلها الذي يسعى إليه سواء التنظيمي أو الغائي.

مقدمة

تفسر العلاقات الأوروبية - المغربية بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وفق مقارنة تنموية جديدة من حيث المنطلقات و الأهداف تقوم على البحث عن التنمية المستدامة والحكم الرشيد بمنظور إقتصادي للطرفين، و بتعدي الطرح من أن الدول المغربية الثلاث (الجزائر، وتونس، والمغرب) إرث استعماري للدول الاستعمارية الأوروبية (فرنسا)، إلى بروز إستراتيجيات أخرى بديلة بشركاء جدد مع استمرار التعامل مع الطرف التقليدي، من منطلق تعظيم البدائل لصانع القرار السياسي في هذه الدول، والمرتبطة بوجود أمريكي وصيني في المنطقة، وتوجه نحو الاعتماد على الدول الإفريقية فيما بينها في ظل مجموعة مبادرات للتنمية و النهضة للألفية الثالثة. تفسر هذه المقاربة التنموية الجديدة في ظل أسلوب تطوري بنائي ومركب من مختلف

(* أستاذ محاضر في
كلية العلوم السياسية -
جامعة قسنطينة ٣ -
الجزائر.
ورئيس المجلس العلمي
للكلية..

المواضيع التي تحددها، والأساليب المنهجية التي تفسرها، حيث الحاجة إلى مراجعة المنظور المهيمن والمفسر لطبيعة العلاقات الأوروبية - المغربية في المرحلة الدولية الراهنة، وبالبحث عن الأطر الكفيلة التي تمكننا من فك العلاقة المشروطة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغربية الثلاث القائمة على إصلاح سياسي، وإقتصادي، واستقرار أمني، مشروط بمساعدات مالية وتقنية أكثر من قبل الإتحاد الأوروبي والتي أثبت فشلها كإستراتيجية.

نحن في هذه الدراسة نسعى في ظل عملية حسابية تفاضلية للبدائل لصانع القرار السياسي في الضفتين من منطلق فائز + فائز، بالتطرق إلى المزايا ورصد المعوقات في هذه العلاقات المستمرة بحكم الجوار النظام الإقليمي الواحد، والعمل على تعظيم البدائل عوض قلتها في العلاقات القائمة بين الطرفين.

١ - أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة العلاقات الأوروبية - مغاربية من أننا لسنا سياسيين ولا صناع قرار في رسم السياسة العامة للدول المغربية الثلاثة أو في الإتحاد الأوروبي ككتلة، حيث يغلب على دراستنا النقاش النظري فقد نساهم بتعقيبات، وإضافات، وإستراتيجيات جديدة بإبراز بدائل جديدة ترتبط بالمقاربة التنموية المرجوة بين الطرفين، والتي تقوم على علاقات قائمة على تقاطع المصالح من باب تعظيم البدائل لصانع القرار في الضفتين، وتجاوز المشاكل من خلال تقديم حلول والوصول إلى إستراتيجية مشتركة تتعدى التعاون إلى شراكة وإندماج وقد تكون هناك عضوية في الإتحاد.

٢ - منهجية الدراسة: يقوم البناء العضوي للدراسة على ثلاثة أسس نظرية هي عبارة عن مقاربات تفسيرية متعددة الإختصاصات، فالأساس النظري الأول مرتبط بالتأصيل المفاهيمي لطبيعة العلاقات الاورو - مغاربية، أما الأساس الثاني مرتبط بمزايا ومجالات التعاون، مع ذكر المشاكل والحلول، أما الأساس النظري الثالث فهو مستقبل العلاقات، يشكل لنا في ظل تحليل تطوري مركب الإطار النظري والتطبيقي للدراسة المقارنة التفسيرية الجديدة المقترحة.

٣ - فرضية الدراسة: نسعى إلى إثبات العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في الإتحاد الأوروبي، والمتغير التابع والمتمثل في الدول المغربية من حيث التعاملات البينية، فالطرف الأوروبي ينظر إلى الطرف المغربي على أنه مصدر تهديد وخطر، أما الدول المغربية في ظل الفشل في الإصلاحات الداخلية ثمة حاجة إلى إصلاحات خارجية من الطرف الأقوى والأقرب حيث تركيبة هذه الفرضية هي إجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة حيث :
* سلوك الطرف الضعيف هو رد فعل على سلوك الطرف القوي.

٤ - مبدأ الشرطية كفلسفة للبحث في العلاقات الاورو - مغاربية: إن تطور أسلوب

دراسة العلاقات الدولية بتجاوز الطرح التقليدي الذي مفاده بأن الدولة هي الفاعل الأساسي و الوحيد، وأن مصالحها تقتضي التصرف دائماً البحث عن المصلحة الوطنية بالقوة تجاه الوحدات السياسية الأخرى في ظل ندرة في الموارد الأولية، إلى طرح مغاير يقوم على التركيز على الجانب التعاوني في ظل هذه التفاعلات الدولية، والتمثل في دراسة حالة العلاقات الأورو - مغاربية فالضرورة تقتضي تحديد المقاربات التفسيرية الممكنة والمتاحة في دراستنا التي من خلالها يمكن فهم هذه العلاقات بتحديد مميزات هذه العلاقات وكذا مجالاتها، إضافة إلى التعرض للمعوقات والمشاكل التي تهددها ومحاولة طرح حلول لها.

يقوم التحول في دراسة مستويات تحليل العلاقات الدولية من المستوى التقليدي الذي كانت تسيطر فيه الدول على جل التفاعلات الدولية، إلى مستويات من التفاعل فوق قومية، أو عبر حكومية تحدد بفواعل تتعد الدول من ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات. فمن الضروري الاعتماد على النظام الإقليمي كوحدة تحليل باعتبار أن الامتداد الجغرافي والجوار عامل محدد في بلورة هذه العلاقات. فدراسة مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها هذه العلاقات الأورومغاربية وفق عقلانية زمنية بتحديد مختلف التطورات و الخصائص التي ميزت كل مرحلة، وذلك وفق تسلسل تاريخي من مرحلة الحوار شمال جنوب، إلى مرحلة التعاون الأرومتوسطي، وصولاً إلى المرحلة التي تعرف بالشراكة. حيث التركيز على البعد الجغرافي لهذه العلاقات، فنجد بأنها تضم وحدات سياسية من إقليم جغرافي واحد (نظام إقليمي مشترك)، باعتبار أن القرب الجغرافي يجعل من مزايا الشراكة أكبر من اللاشراكة.

إن وجود مقاربة تفسيرية تقليدية وأخرى جديدة يزيد من تعقد هيكل النظام الإقليمي المتوسطي بسبب تنوع و تعدد الفواعل على الساحة الدولية، في ظل طرح قائم أثبتت عجز الدولة في تحقيق الأمن و السلم والتنمية المستدامة، و أسهم في بروز و تمكين فواعل جديدة في العلاقات الدولية من منظمات، ومؤسسات دولية كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي من النجاح في تفعيل علاقات تعاونية، فالتراجع التدريجي لسيطرة مفهوم القوة العسكرية والأيدولوجية لصالح القوة الاقتصادية، جعل من التفكير بدون دولة هو أساس أي توجه نظري جديد في تحليل العلاقات الأورو - مغاربية.

٥ - اختيار التحليل السلوكي في العلاقات الدولية كمدخل تفسيري للدراسة: تعتبر المقاربة السلوكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ مرجعية لفهم المدخل المرتبط بالبحث عن حلول للمشاكل الدولية بعيداً عن هيمنة سلوك الدولة في العلاقات الدولية، والتي جاءت في نظريات التكامل والاندماج بمختلف تصوراتها وفي دراسة حالات الشراكة الناجحة والمتمثلة في الإتحاد الأوروبي، لكن طبيعة العلوم الاجتماعية تطرح دائماً

إشكالا في دقة المفاهيم والمصطلحات، وهذا ما يواجهنا في تحديد طبيعة دراستنا للعلاقات الأورو- مغاربية، إذ من الصعب الجزم في طبيعتها دون تحديد جوهر ومدلول كل مفهوم، وما إذا كانت هذه الأخيرة تعاون أم تكامل أم تبعية، أم شراكة وبالتالي فمن الضروري التحقق في طبيعة المفهوم الذي يمكن خلاله فعلا تفسير محتوى هذه العلاقات. أولا - الأساس النظري الاول: تحديد المقاربة المفاهيمية للعلاقات الأوروبية - مغاربية في المرحلة الدولية الراهنة: يعتبر وجود علاقات بين طرفان يحاولان أن يبلورا نوعا من العلاقات التنموية فيما بينهما من حيث الأهداف المرجوة غاية دراستنا، لكن في المقابل هناك غياب للإجماع حول تحديد طبيعة هذه العلاقات هل هي تعاون، أم تكامل، أم تبعية، أم اعتماد متبادل، فوق قومية، أم شراكة؟ فثمة حاجة إلى التأصيل المفاهيمي لفهم وتفسير طبيعة العلاقات.

إن مراجعة ماهية كل مفهوم والدلالة التي تحدده وفق نسق إبستمولوجي مرتبطة العملية بالمدلول وتركيبته ليس في إطار مجرد، وإنما من خلال عملية إسقاطية تفسيرية حيث ربط المفهوم بالعلاقات الأوروبية - المغاربية، والدلالة التي تحدده من خلال شكل العلاقات وأنماطها المختلفة.

- مفهوم التعاون: يعتبر التعاون تبادل مساعدة، ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة، وذو طبيعة مؤقتة، أهدافه مجردة وغير مشتركة. فهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات، بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

- مفهوم التكامل: يشكل التكامل أحد الموضوعات الهامة في العلاقات الدولية باعتباره انقلاب فكري على الفكر الواقعي في العلاقات الدولية الذي يقوم على اللاتعاون و كحل لإشكالية اللأمن، وعلى مواجهة النزاعات. ما يميز التكامل انه عملية تقارب مرحلية يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية، وعلى وجود أهداف مشتركة. فالفرق بين مفهوم التعاون والتكامل من حيث طبيعة الأهداف وكذا من خلال البناء المؤسساتاتي. إن ماهية مفهوم التعاون في هذه العلاقات هو مرحلة متطورة من بروز مفهوم التكامل والاندماج بين الضفتين.

- مفهوم التبعية: تعرف على أنها اعتماد متبادل غير متكافئ، لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة. كما أنها لا تقوم على وجود مصالح مشتركة فهي حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطا بتطور وتوسع دولة أخرى.

- مفهوم الاعتماد المتبادل: يمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين دول والفواعل الدولية الأخرى من منظمات دولية وذلك على مستوى عال ما يميزه هو وجود أهداف المشتركة، يقوم على خلق مؤسسات دائمة و لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

- مفهوم الشراكة: تقوم الشراكة على المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع

مشتركة، وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، تقوم على وجود أجهزة الدائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية. نستنتج مما سبق مايلي أن مدلول كل مفهوم يقوم على :

التعاون	التكامل	التبعية	الاعتماد المتبادل	الشراكة
- مصلحة وأهداف غير مشتركة. - مؤقت، غير دائم	- خلق كيان جديد بخلق شخصية قانونية. - تحقيق أهداف مشتركة.	- لا توجد مصلحة ولا أهداف مشتركة. - لا تؤدي إلى خلق شخصية قانونية ولا مؤسسات جديدة.	- أهداف ومصالح مشتركة. - لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.	- التكافؤ والتوازن. - مصلحة دائمة ومشاركة. - مؤسسات دائمة بخلق شخصية قانونية.

جاءت العلاقة الانطولوجية في تحديد ماهية البناء المفاهيمي المحدد للعلاقات الأورو- مغاربية من خلال التركيز على ماهية فوق قومية كمدلول، وكأساس لفلسفة البحث. يعبر مفهوم فوق قومية على الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية، حيث لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما اتسعت تلك العلاقات لتضم أنواعا أخرا من الفواعل الدولية^(١). فنتيجة للتطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي مجال النقل والاتصال وكذا تبادل السلع جعل من القطاعات العامة والخاصة تتشابه.

إن ربط المفهوم بتطوره التاريخي يجعلنا نتساءل عن طبيعة العلاقات الأورو- مغاربية وفق هذا التأسيس المفاهيمي السابق، حيث نفترض على أنها الغاية منها الوصول إلى مرحلة الشراكة والقائمة على الوصول إلى سوق حرة للسلع والخدمات ورفع القيود الجمركية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاث، ونحاول مراجعتها هل هي فعلا كذلك، أم أن طبيعة العلاقات هو غير كذلك؟ ويكون ذلك من خلال نشأتها وتطورها.

إن الجزم من أن العلاقات الأورو- مغاربية تهدف إلى الشراكة لكن منذ ٢٠٠٤ في ظل سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، يعتبر مفهوم الشراكة مع الجوار والمتعلق بالصفة الجنوبية للمتوسط قائم على اندماج وشراكة بلا عضوية وبالتالي فهي مجرد تعاون.

ثانيا - الأساس النظري الثاني - تشكيل الإتحاد الأوروبي ومجالات التعاون : إن دراسة التطور التاريخي للعلاقات الأورو- مغاربية بين إتحاد ودول يكون عبر منهجية

(١) CHRISTIAN REUS-SMIT "CONSTRUCTIVISM" PP 209-233 IN SCOTT BURCHILL, RICHARD DIVETAK, andrew LINKLATER, MATHEW PATERSON, CHRISTIAN REUS -SMIT AND JACQUIN TRUE, THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS, FIRST AND SECOND EDITION (REVISED, EXPANDED AND RYDATED) PUBLISHED BY PALGROVE, NEW YORK 2001, P, 218.

أساسها تحليل بين إقليمي *inter regional analysis* بإعتبار أن البحر المتوسط هو القاسم المشترك بين الضفتين يفسر بطريقتين تاريخيتين، من أن العلاقات هي واحدة ولم تتغير، أو أن هناك مراحل و فترات زمنية مختلفة من حيث المنطلقات والنتائج. نحن نتبنى الطرح الثاني من أن هناك مراحل مختلفة وهي:

* المرحلة ١ : مرحلة المساعدات ١٩٥٧ - ١٩٦٣

* المرحلة ٢ : حوار شمال - جنوب ١٩٦٣ - ١٩٩٥

* المرحلة ٣ : مرحلة الشراكة ١٩٩٥ حتى الآن.

إن البناء العضوي للدراسة والقائم على العلاقة التفاعلية بين المقاربة التفسيرية التنموية الجديدة والعملية الحسابية للبدائل، تفهم في ظل ثلاث أسس فيما بينها تشكل لنا جوهر التحليل في العلاقات الأوروبية - المغربية.

يعتبر تشكيل السوق الأوروبية المشتركة منذ ١٩٥٧ والإتحاد الأوروبي منذ معاهدة ماستريخت ١٩٩٢ بظهور فاعل فوق قومي يتعدى الدول، أهم حدث في العلاقات الدولية في الستين سنة الأخيرة، فهو نقلة نوعية كبيرة في تفسير ودراستها يبرز نقاشات نظرية جديدة، حيث أصبح التعاون هو الأساس والصراع هو الاستثناء (أهمية المقاربة السلوكية منذ ١٩٤٥ وتفسيراتها المختلفة للتعاون الدولي بين مختلف الفواعل الدولية). فظهور هذا الفاعل الجديد ساهم في بلورة فكرة التكامل والإندماج وتغيير بعض المسلمات من أن القوة والمصلحة ليس هما أساس التعاون في العلاقات الدولية بين الدول، وأن إمكانية التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية يمكن أن تكون بطابع سلمي تعاوني. فكيف يتعامل الإتحاد الأوروبي مع دول الجوار والمتمثلة في الدول المغربية؟

- إن النجاح في قطاع معين يؤدي إلى الانتشار والنجاح في القطاعات الأخرى حيث يعتبر "الانتشار" مفهوم أساسي في التكامل والإندماج.

- أن العلاقات الأورومغاربية فيها عدة مزايا سياسية، وثقافية، وأمنية، واقتصادية، وتختلف إلا في الجانب المؤسسي. (فلكل جانب من جوانب العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي أساس نظري). حيث يقوم هذا الأساس النظري بتحديد المزايا والمشاكل مع تقديم الحلول من خلال نقاش نظري.

١ - مزايا التعاون الأورو - مغاربية: جاءت العلاقات الأورو - مغاربية وفق علاقات مبنية على أهداف غير مشتركة، فمجالات التعاون متشابهة تسعى إلى تحقيق التنمية لكلا الطرفين، ففي المجال الاقتصادي الهدف من الشراكة كغاية هو إنشاء منطقة للتبادل الحر مع كل من تونس منذ ١٩٩٥، والمغرب ١٩٩٥، والجزائر ٢٠٠٢، حيث في ٢٠٢٠ تكون هناك مع هذه الأخيرة سوق حرة مشتركة مثلاً.

(دخلت اتفاقية الشراكة الأوروبية - الجزائرية حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مع

ميلاد إتحاد من أجل المتوسط منذ ٢٠٠٧ كإستراتيجية جديدة للتنمية المشتركة، فجاءت الإستراتيجية الأوروبية مبنية على اتفاقات الشراكة وسياسات الجوار، مع تفعيل برامج المساعدات كل من ميديا واحد ١٩٩٥ - ١٩٩٩ حوالي ١٦٤ مليون يورو، وميديا اثنين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ حوالي ٢٣٨ مليون يورو والتي هي برامج مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب المتوسط، بهدف تدعيم الاستقرار السياسي والأمني وخلق منطقة للتبادل الحر) أما في الميدان السياسي والأمني (المقاربة الأمنية) أن امن المنطقة أمن مشترك، ومن خلال طرح آليات للتعاون جديدة لدول الجوار بعيدة عن طرح فكرة العضوية^(٢). فالنمو الاقتصادي في الدول المغاربية يرتبط بتطور العلاقات مع السوق الأوروبي الذي يجاورهم. والمزايا التي تترتب على تقسيم العمل بين جنوب و شمال البحر الأبيض المتوسط بحيث تظل الدول الأوروبية الشريك الاقتصادي المتميز بحكم عوامل الارتباط بين الطرفين حيث تدعيم التعاون الاقتصادي بين الطرفين جاء بعقد اتفاقيات مباشرة عدة ساعدت على ذلك عدة عوامل منها:

أ - **الموقع الجغرافي:** يعتبر الموقع الجغرافي (الجوار) و سهولة الاتصال لقرب المسافة بين الدول من بين العوامل الحساسة في العلاقات الأورو - مغاربية حيث كل طرف يحتاج إلى الآخر، حيث أن إقليمين تجمعهما صفتي بحر الأبيض المتوسط (حوالي ١٥ كلم بين المغرب وأسبانيا).

ب - **العامل الثقافي:** جاء التأثير الذي تمارسه الدول الأوروبية على الدول المغاربية منذ مرحلة الاستعمار حيث أن اغلب دول المغرب العربي هي مستعمرات أوروبية وتملك ثقافة أوروبية ثانية. فجل النخبة المغاربية الحاكمة والتي تهيكل مجتمعاتها، مثقفة ثقافة أوروبية (خاصة فرنسية). كما يمكن القول أن عدة جوانب اجتماعية ثقافية تساعد في تدعيم العلاقات الأورو - مغاربية تتمثل في تأثير الجانب الاجتماعي والثقافي في دول الإتحاد الأوروبي على العمالة المهاجرة إليها من دول المغرب العربي، حيث تمثل هذه أحد عوامل التقارب بين دول المنشأ وفي نمو الدول الأوروبية، كذلك تمثل البيئة الاجتماعية السائدة في دول المغرب العربي أحد عوامل الجذب السياحي لمواطني دول الإتحاد الأوروبي نتيجة للعوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة .

ج - **عامل الهجرة :** يعتبر اغلب المهاجرين العرب في أوروبا هم مغاربة والأرقام تؤكد ذلك حيث أن النسب الهجرة الشرعية واللا شرعية مرتفعة وذلك منذ فترة تاريخية كبيرة حيث التمازج بين الثقافات يساعد على الإندماج (حوالي ثمانية ملايين مغاربي مهاجر في أوروبا).

د - **العامل الاقتصادي :** تعد أوروبا المتعامل رقم واحد في منطقة المغرب العربي خاصة في مجال الطاقة ومن ثم :

ANDREAS (٢)
MARCHETTI " the
european neighbour-
hood policy :foreign
policy at eu's periph-
ery, zeï discussion
paper c 158, 2006 p
16.

- استفادة الدول الأوروبية من المواد الأولية بدول المغرب العربي
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية
- يد عاملة رخيصة
- مساعدات مالية وتقنية أوروبية للدول المغاربية الثلاثة.
- فتح استثمارات جديدة داخل الدول المغاربية .

كما أن أهمية العامل التقني في تحقيق التنمية في الدول المغاربية لا يمكن أن يتحقق دون نقل التكنولوجيا من دول الإتحاد الأوروبي، حيث تعد الطاقة عاملاً مهماً بالنسبة للدول الأوروبية باعتبارها دول غير منتجة للبتترول والغاز، وأن أقرب وأكبر مصادر البتترول والغاز لأوروبا الغربية هي منطقة البحر المتوسط وخاصة دول المغرب العربي مما يجعل الدول الأوروبية تهتم بهذه المنطقة لضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة إليها .

عرفت العلاقات المرتبطة بمجال الطاقة بين الضفتين تذبذباً حيث ما ميز هذه الفترة توافر مصادر الطاقة الواردة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط هذا الوضع ساعد الدول الأوروبية على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٣ لكن منذ الأزمة البترولية في أوروبا ١٩٧٣ وبعدها وارتفاع أسعار النفط وحدث عجز في موازين مدفوعات الدول الأوروبية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأ التنافس على بترول الدول المغاربية خاصة من طرف كندا والولايات المتحدة الأميركية.

هـ - العامل السياسي و الأمني: انتهج الإتحاد الأوروبي سياسة متوسطة نشطة تتمثل في الماضي مواجهة خطر انتشار الشيوعية في المنطقة والعمل على استقرار الأمن فيها (السوق الأوروبية المشتركة)، أما حالياً استمرت هذه السياسة المتوسطة لكن أخذت في الاعتبار المستجدات التي طرأت على المنطقة، بالتركيز على هذه المنطقة لخلق مصالح متبادلة. وبالتالي الإبقاء على أهمية الفاعل الدولة^(٣) في العلاقات الأوروبية المغاربية.

لكن جل هذه العوامل المحفزة على تحقيق علاقات ببنية ناجحة بين أوروبا كإتحاد والدول المغاربية الثلاثة لم ترتق إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة في الشراكة رغم أنها مشروطة بلا عضوية، ومن ثم إمكانية التكامل والاندماج. نستنتج أن المناقض لهذه المزايا هو الطرح السلبي في طبيعة هذه العلاقات والمتمثل في التطرق إلى المشاكل الناجمة عن العلاقات الأورو - مغاربية (دائماً بالتركيز على الجزائر، وتونس، والمغرب).

٢ - مشاكل العلاقات الأورو - مغاربية: إن التعاون السائر بين الدول الأوروبية والمغاربية لا ينفى وجود مشاكل بينهما، فبالرغم من التجانس الموجود بينها من حيث القرب الجغرافي، والثقافة المشتركة، وسهولة اتصال إلا أننا سنتطرق إلى المشاكل من خلال مواضيع والمشاكل التعاون في إطار عام. يقصد بالمشاكل من خلال مواضيع أن هناك توجهاً قائماً محدداً للعلاقات الأورو - مغاربية محدد بمجالات معينة دون أخرى والتي هي:

(٣) KENNETH WALTZ: "REALIST THOUGHT AND NEOREALIST THEORY" PP 1521-1535 IN ANDREW LINK-LATER VOLUME 1, INTERNATIONAL RELATIONS, CRITIQUE CONCEPTS IN POLITICAL SCIENCES, ROUTE LEDGE, TAYLOR AND FRANCIS GROUP, LONDON AND NEWYORK Nfirst published 2000 simultaneouizly published in usa and canada reprinted in usa 2001 P, 322.

أ - **مشكل الهجرة غير شرعية:** تسجل الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية نحو أوروبا سنويا مئات الوفيات لمهاجرين عبر البحر من المغرب إلى اسبانيا ومن الجزائر نحو فرنسا ومن تونس نحو ايطاليا (كما عرفت تطورا كبيرا نتيجة للثورات التي عرفتتها بعض الدول المغاربية والتي تعاني هشاشة أمنية خاصة تونس وليبيا).

ب - **مشاكل اقتصادية:** تهدف الشراكة إلى خلق منطقة تبادل الحر، والتي هي لصالح الدول الأوروبية حيث تعتبر الدول المغاربية سوق لها، وخسارة لحقوق الرسوم الجمركية بالنسبة لدول المغاربية. فالدول المغاربية هي دول زراعية وطاقوية على عكس الدول الأوروبية فهي دول صناعية فالجوة الموجودة دائما بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف، واستمرار العلاقة بين طرف قوي وطرف ضعيف.

ج - **مشاكل سياسية:** إن اختلاف المؤسسات المكونة للأظمة السياسية للدول المغاربية لا يساعد على الشراكة مع الدول الأوروبية باعتبار أن طبيعة العلاقة هي علاقة إتحاد مع دول. فعدم استقرار الأوضاع الداخلية في الدول المغاربية يؤثر على علاقاتها الخارجية خاصة مع دول الجوار والمتمثل في الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية كبرى^(٤) حيث من مبادئ سياستها الخارجية المشتركة مبدأ الشراكة في التعامل مع الدول التي تنتهك فيها الحريات العامة، ومن ثم لا تعاون دون إصلاحات سياسية.

إن معطيات وواقع هذه العلاقات يوجب علينا التعامل معها وفق المنظور السلبي، لذا فقد عمدنا إلى إبراز المشاكل التي تضمنتها من خلال التطرق إليها من خلال المستويات التالية:

- من خلال مواضيع.

- أما مشاكل التعاون عامة المرتبطة بتكريس الهيمنة، والتبعية و السيطرة الأوروبية على الدول المغاربية في ظل فشل الإصلاحات الداخلية، والتركيز على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب الأخرى فهي:

- **مشاكل الجوار فيما بين دول المغرب العربي الثلاثة:** تفسر هذه المشاكل في ظل علاقة سلبية في التعاملات البينية بين الدول المغاربية الثلاثة والتي لا تتعدى ستة بالمائة من تعاملاتها الخارجية، حيث ترى كل دولة أن دول الجوار هي السبب في مشاكلها وكل طرف يعلق مشاكله على الطرف الآخر فالخلافات الحدودية والمشاكل السياسية الداخلية في كل دولة عملت على عجز الدول المغاربية على إحياء دور المؤسسات التكاملية، وعلى بلورة إستراتيجية موحدة تجاه الإتحاد الأوروبي.

- **مشاكل الدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي:** اقتصر مجال التعاون على الميدان الاقتصادي والتجاري خاصة في ميدان الطاقة. أما المساعدات الأوروبية المقدمة للدول المغاربية مشروطة بضرورة انتقال هذه الأخيرة نحو الإصلاح السياسي والتداول على

IAN MANERS, (٤)
normative power eu-
rope, a introduction
in terms journal of
common market stud-
ies vol 40 n :02,2002
p 238.

السلطة (التحول الديمقراطي) وهذا ربما يتعارض مع مصالح ولا يخدم النخب الحاكمة في هذه الدول.

- مشاكل الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية (مقاربة أمنية): ترى الدول الأوروبية أن المنطقة المغاربية هي مصدر تهديد (الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والمخدرات، والجريمة المنظمة)، حيث نجح الإتحاد الأوروبي في انضمام دول إليه من شمال أوروبا، وتوجهاته نحو الشراكة دون فرض العضوية مع بعض الدول من شرق أوروبا^(٥) واستثنى من سياسات الجوار الأوروبية الجهة الجنوبية من بحر المتوسط خاصة الدول المغاربية الثلاث كل من الجزائر، وتونس، والمغرب حيث يؤكد في تعامله معها دولة بدولة، في ظل علاقة مشروطة بالمزيد من الإصلاحات السياسية والتحول أكثر نحو الديمقراطية وكأساس لأي شراكة فعلية ناجحة. لكن هل إذا ما نجحت هذه الدول الثلاث بالوصول إلى تداول ديمقراطي فعلي هل يمكن أن تفكر في شراكة وإندماج بعضوية مع الإتحاد الأوروبي في ظل القرب الجغرافي؟

٣ - الحلول للمشاكل الأورو - مغاربية: تقوم مختلف الحلول المقترحة على تعظيم البدائل لصانع القرار السياسي في دول المغرب العربي أو في الإتحاد الأوروبي من خلال نظرة تشاركية وهذا ب:

- محاولة إيجاد شريك أفضل عوض التركيز على الإتحاد الأوروبي إن استمر في نظرتة السلبية للمنطقة.

- البحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة بمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد كغاية.
- إصلاح سياسي والعمل على تفعيل العملية الديمقراطية بإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في صناعة القرار الرسمي في المنطقة المغاربية من زاوية التداول الديمقراطي.
- الاهتمام بقطاع الزراعي من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي، والعمل على التطور التكنولوجي
- تقديم الدول الأوروبية حلول فعلية بتغيير من نظرتها السلبية للدول المغاربية على أساس أنها مصدر تهديد وخطر، إلى نظرة إيجابية باعتبارها شريك إستراتيجي. في ظل حالة اللاستقرار التي تعيشها اقتصاديا وسياسيا^(٦).

- يجب على الدول المغاربية أن تقدم حلول جدية وواقعية وليس مجرد حلول نظرية مثل:
- كأن تعمل على استخدام مصادر الطاقة كورقة رابحة لتساوم الدول الأوروبية حول المخصصات المالية لتأهيل الاقتصاديات المغاربية :
- أن تتعامل مع الطرف الأوروبي كوحدة اقتصادية متكاملة مما يؤهلها للحصول على مكاسب أكبر.

- أن تحاول التركيز في إطار هذا التعاون على المشروعات التي تقوم بتطوير الصناعات الحديثة للاستفادة من التجارب الأوروبية.

ROALND ^(٥)
DAMNREUTHER ",
developping alterna-
tive to enlargement
:the europen neigh-
bour policy "europe-
an foreign affairs re-
view pp 183-201,
2006, p 183.
Commission eur- ^(٦)
popeene : la politique
europeene de voisin-
age :office des publi-
cations officielles des
communnautes euro-
peenes, Luxembourg
2007, p 23.

- أن تعمل على تسهيل المعاملة البيروقراطية في المؤسسات الإدارية. إن طبيعة العلاقة الجدلية القائمة بين تصورات الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاثة متناقضة، فأوروبا تشترط لأي تعامل مع هذه الدول إصلاحات سياسية واقتصادية، بالمقابل لا تعمل على تقديم حوافز لهذه الدول لتحقيق ذلك لأنها مشروطة، أما الدول المغاربية الثلاث تعلم أن الشروط الأوروبية ليست حافز للوصول إلى تحقيق تلك الإصلاحات، ومن ثم تعتبرها عائق أمام تحقيق أي تقدم تجاه تلك الإصلاحات المرجوة ومن ثم تسعى إلى التنوع في الشركاء إن أمكن، وهذا ما نلاحظه في تعاملها مع الشريك الجديد في المنطقة والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - التنافس الأوروبي - الأميركي في منطقة المغرب العربي: أسهم ظهور الإتحاد الأوروبي في ظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية، حيث يعتبر التنافس من المنظور الليبرالي نوعاً من التعاون المشروع القائم على صراع مع الإبقاء على الطرف الآخر فهو عكس الصراع من منظور واقعي فهو محاولة كل طرف القضاء على الطرف الآخر. إن فشل العلاقات الأوروبية المغاربية من التطور نتيجة :

- تريد أوروبا الموحدة إقامة علاقات مع المنطقة من باب المشروطة دون تقديم حوافز^(٧)، وبالتالي تشترط على هذه الدول الإصلاح السياسي والاقتصادي، والاستقرار الأمني لتفعيل عملية الشراكة دون تقديم فرص للعضوية (رفض انضمام المغرب في ١٩٨٧).
- ترى الدول المغاربية في سياسات الإتحاد الأوروبي أنها مشروطة دون تقديم مساعدات للإصلاح، ومن ثم العدول عن الاستمرار مع هذا الشريك والبحث عن بديل آخر في المنطقة والذي قد يكون الولايات المتحدة الأمريكية فطبيعة التنافس في المنطقة وليس على المنطقة و هو ذو طابع قانوني بوجود اتفاقيات اقتصادية عدة.

تفسر هذه الإستراتيجيات البديلة التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٩٨ بزيارة ستورات أرنستات (مساعد كاتب الدولة للزراعة الأميركي) والرغبة في التعامل مع الدول الثلاث كإتحاد اللبنة الأولى عن التنافس في المنطقة، والذي من خلال المقارنة نسعى إلى تحديد النشأة والتطور للتنافس الأوروبي - الأميركي في المنطقة المغاربية، ومختلف الاستراتيجيات المضادة التي وضعتها الدول المغاربية الثلاثة.

١ - التواجد الأوروبي في المنطقة: جاء التواجد الأوروبي في المغرب العربي منذ مرحلة الاستعمار، والتي تلتها موجة استقلال هذه الدول حيث بنت أوروبا الموحدة سياستها تجاه المستعمرات على مقاربتين ميزتها مرحلتين:

المرحلة ١ : جيل الارتباط (١٩٥٧ - ١٩٥٩): بدأت منذ ١٩٥٧ بعد استقلال تونس والمغرب ١٩٥٦ حيث ذكرت الجزائر بالاسم في ملحق اتفاقية روما باعتبارها كانت مستعمرة فرنسية. حيث عملت فرنسا خاصة على إبقاء التعاون مع هذه الدول تقنيا وفنيا بموجب اتفاقيات.

DAVY LUNCH, (٧)
the new eastern di-
mension of the en-
larged eu, partners
and neighbours a cfsp
for widen europe,
challot paper, n :64,
september 2003,
pp49-50.

المرحلة ٢ : جيل فك الارتباط : جاءت في مجموعة من الاتفاقيات القانونية والتي تطورت منذ اتفاقية ياوندي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٣ حيث كان للصندوق الأوروبي للتنمية دور في تقديم المساعدات للدول الإفريقية (المستعمرات السابقة) يهدف إلى خلق منطقة للتبادل الحر. استفادت ١٧ دولة إفريقية لمدة ٥ سنوات. (الجزائر بموجب اتفاقية ايفيان ١٩٦٢ تستفيد من مساعدات مالية وتقنية مقابل استغلال النفط من قبل فرنسا).

أما إتفاقية ياوندي الثانية: تموز/يوليو ١٩٦٩ دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٧١ بموجب هذه الإتفاقية تقدم المساعدات من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية للمستعمرات وخاصة الفرنسية منها، حيث عدد الدول المستفيدة من الصندوق ٢٠ دولة (مستثناءة الدول المغاربية). إلا أن بداية من ١٩٧٣ حدثت قطيعة مع التصورات السابقة بانضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة دول من إفريقيا والباسيفيكي والكاريببي *APC pays Afrique pacifique et caraïbes* تطورت العلاقات الأورو - مغاربية في مرحلة الحوار شمال جنوب منذ إتفاقية لومي ١٩٧٥ والتي جاءت في خمس إتفاقيات تمتد كل واحدة على خمس سنوات، اهتمت بالتنمية الصناعية، وبحقوق الإنسان، والديمقراطية بالحكم الراشد وبالمراة حماية البيئة .

منذ العام ٢٠٠٠ جاءت إتفاقية كوتونو التي تمتد حتى ٢٠٢٠ لتخصص الصندوق الأوروبي للتنمية الريفية حوالي ١٥ مليار أورو كمساعدات .
* نستنتج أن أوروبا هي أقدم من حيث التواجد في المنطقة من الولايات المتحدة الأميركية، و استخدمت تقديم آلية المساعدات لتكريس الهيمنة.

* جاءت الورقة الإستراتيجية للجوار ٢٠٠٤ كمحدد للمبادئ والأهداف الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية ونطاقها الجغرافي، وكتطور في مسار برشلونة^(٨).

أما عن التواجد الأميركي في المغرب العربي: لماذا تأخر التواجد الأميركي؟ أعطت أمريكا مهمتها لأوروبا للاهتمام بالمنطقة و مواجهة المد الشيوعي في تلك المنطقة، إلا أن هناك إعادة قراءة جديدة للوضع منذ ١٩٩١ لأن الخطر الشيوعي زال (سقوط الإتحاد السوفياتي).

* إن تغير حدود الإتحاد الأوروبي معضلة سياسية لأوروبا الموحدة ولدول الجوار الجنوبي^(٩) تجعل من البحث عن إستراتيجيات جديدة أمر حتمي في ظل فشل المقاربة الأوروبية للتنمية في هذه الدول.

٥ - الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا *NEPAD: The New Partnership for African's Development* تعد أول مبادرة من جانب الدول الإفريقية لتحقيق الشراكة والتنمية في القارة اعتمادا على قدراتها الذاتية ومشاركة الأطراف المانحة كالإتحاد الأوروبي على أساس تحقيق المصالح المشتركة. أقر القادة الأفارقة في مؤتمر التنمية الإفريقية والذي

(٨) شركاء جنوب المتوسط
الجزائر، مصر، إسرائيل،
الأردن، لبنان، ليبيا،
المغرب، سوريا، تونس.

(٩) *KAREN E.SMITH: THE OUTSIDERS: THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY, INTERNATIONAL AFFAIRS VOL 81, N:04,2005;PP 757-773 P 753.*

انعقد في لوكس عام ٢٠٠١ وثيقة وخطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسد الفجوة بين إفريقيا والعالم المتقدم وقد أطلق على هذه الوثيقة اسم:

" A new African Initiative : Merger of the Millennium Partnership for African Recovery and the Omega Plan "

و تستند هذه المبادرة على وثيقتين منفصلتين هما:

المبادرة ١: وهي تعبر عن رؤية الرئيس "تابو مبيكي" رئيس دولة جنوب إفريقيا منذ ٢٠٠١ بحسابها جزءاً من مشروعه الخاص بتحقيق النهضة الإفريقية، وقد أطلق على هذه الوثيقة بعد تطويرها: "برنامج المشاركة الألفية لإنعاش إفريقيا"، (ماب) (MAP).

المبادرة ٢: جاءت بالموازاة مع المبادرة الأولى أعدها الرئيس السنغالي "عبد الله وادي"، و أطلق عليها "خطة أوميغا" (OMEGA Plan)، و أظهرها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية/ الإفريقية في "ياوندي" عام ٢٠٠١، وقد أخذت هذه المبادرة طريقها إلى القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت (ليبيا)، حيث عرضها الرئيس "وادي" أمام المؤتمر. جاء دمج الوثيقتين في مبادرة موحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد و واضح اتجاه قضايا القارة الملحة كأساس للنيباد.

شكل المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء ١٥ دولة إفريقية، لكي تولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، و في أول اجتماعاتها في نيجيريا ٢٣ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تم إعلان الصيغة النهائية للإستراتيجية، مع تغيير اسمها إلى: "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD كبرنامج عمل للنهوض بالقارة الإفريقية في الألفية الثالثة بغايات مثل:

- * القضاء على الفقر، و التنمية المستدامة.
- * الحكم الراشد كمطلب أساسي للأمن والسلام والاستقرار
- * الشراكة الإفريقية - الإفريقية مع قيام شراكة عادلة مع بقية دول العالم
- * تخصيص ٦٥ مليار دولار للإفلاحة الاقتصادية وللوصول إلى نسبة نمو سنوي تقدر ب ١٢ بالمئة.

- * التوجه نحو المزيد من التكامل إقليمي للوصول إلى التكامل القاري.
- * التحول الديمقراطي و حماية حقوق الإنسان في القارة
- * أعلى سلطة في النيباد هي قمة رؤساء وحكومات دول الاتحاد الإفريقي و هناك لجنة رؤساء الدول والحكومات التنفيذية التي تتكون من ٢٠ دولة وهناك ٣ ممثلين لكل منطقة جغرافية في الإفريقية وهناك لجنة تسييره مكونة من شخصين للقارة أعضاء اللجنة التنفيذية و أخيراً هناك سكرتيريه النيباد و مقرها مدرا ند بجنوب إفريقيا .
- تعتبر النيباد محاولة جادة من الدول الإفريقية للعمل على تفعيل إستراتيجية تنمية بعيدة

عن هيمنة الطرفين الأوروبي والأميركي رغما المشاكل التي تعترضها والمتمثلة أساسا في التفاوت الكبير بين دول القارة.

إن العلاقات الأوروبية - المغاربية كتوجه تمثيلي لبعض الإستراتيجيات التنموية المطروحة في القارة تجعل من أن التعامل بين الطرف القوي والطرف الضعيف كإجابة عن الفرضية المؤقتة التي انطلقنا منها أن الدول المغاربية الثلاثة إذا ما أرادت تحقيق تنمية مستدامة واستقرار سياسي واقتصادي يجب أن تفعل توجهات قائمة على العلاقات البينية فيما بينها.

خاتمة

انطلقنا في دراستنا للعلاقات الأورومغاربية من فرضية أساسية تتمثل في: أن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي ووجود مشاكل داخليا، لجأ الطرفين إلى طرف خارجي، فبالنسبة للطرف الأوروبي:

حاولنا تحديد المفهوم المناسب الذي يمكن إسقاطه فعلا على محتوى العلاقات الأوربية المغاربية والذي يمكن من خلاله تفسير وفهم العلاقات الأوربية - المغاربية، وقد حددنا بعد عرض المفاهيم المختلفة (تعاون، و شراكة، و اعتماد متبادل) إلى أن مفهوم التعاون هو المفهوم المناسب لوصف ودراسة وتفسير هذه العلاقة من مدخلها التعاوني باعتباره محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة، لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، وذو طبيعة مؤقتة، ويتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، وأن ما يروج إليه هو جانب دعائي. و بالتالي فالتعاون هو عبارة عن سياسات وفاق، وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات، بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

افترضنا بعدها أنه لدراسة هذه العلاقة ينبغي التعامل معها وفق تصورين:

- تصور من منظور إيجابي (التركيز على المزايا وميادين التعاون).

- تصور من منظور سلبي (التركيز على عيوب ومشاكل العلاقة).

- استنتجنا أن التصور هو من خلال منظور إيجابي وعمدنا إلى ذكر مجموع المزايا التي ساهمت ومهدت لقيام هذه العلاقة وطبعها بخصوصيات وميزات جعلت العلاقة تعرف الاستمرار رغم تقطعها من حين لآخر و تعرضها لمجموع من الاضطرابات. الأمر الذي جعل الأطراف تعمل على تفعيل هذه العلاقة مستغلة هذه المزايا والخصائص، وذلك من خلال توسيع مجالات و ميادين التعاون، حيث برز هناك تداخل و تشابك بين مصالح هذه الأطراف سيما على الصعيد الاقتصادي والأمني. فمجالات التعاون بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي هي مجالات وميادين متشابهة يجمعها الهدف لتحقيق التنمية والاستقرار والعمل على تحقيق التكامل الإقليمي.

- تركز اهتمامنا على المشاكل و القضايا الأمنية مما يجعل الحاجة إلى تحقيق الاستقرار على المستوى الإقليمي الذي يجمعه بدول المغرب العربي الثلاثة، والذي يعتبر ضرورياً لاستكمال مسيرة التطور الاقتصادي.

- أما الطرف المغربي: فافتقاره لمقومات التنمية داخليا جعله يبحث عن طرف خارجي يساهم في دعمه ماليا لدفع عجلة التنمية و الخروج من بؤرة التخلف على كافة المستويات.

- انطلقنا في محاولة لتحديد الإطار النظري للدراسة من خلال الاعتماد على التحليل النظامي لفهم وتفسير العلاقات الأورو - مغربية، ومن جهة أخرى اعتمدنا على المنهج التاريخي المقارن في فهم و دراسة العلاقات الأورومغربية. ومن خلال المقارنة بين الأحداث والتركيز على العلاقات البينية بين الضفتين وفق منهج تحليل بين إقليمي.

- استنتجنا أنها علاقات قائمة بين: اتحاد مع دول، فطرف الاتحاد الأوروبي موحد كتلة اقتصادية و سياسية واحدة، والذي يتعامل مع الطرف الثاني مغربي غير موحد، يتشكل من ثلاث دول (الجزائر، والمغرب، و تونس)، والتي تعاملت معه وفق إستراتيجية انفرادية دون العمل على خلق كيان موحد مغربي يقابل الكيان الأوروبي الموحد. وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول - كل دولة على حدا - والطرف الأوروبي.

- إن الوصول إلى تطوير العلاقات البينية بين الدول المغربية الثلاثة لا يكون إلا بتفعيل الكيان التنموي الموحد والمتمثل في اتحاد المغرب العربي، وبتعدي الخلافات السياسية فيما بينها لضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي حيث التركيز على الإقليمية كتوجه في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة كإستراتيجية كفيلة بتحقيق الإصلاحات المختلفة في هذه الدول ونجاحها □